World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 17 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام
التاريخ: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2025/3-(B,C)/3
WFP/EB.2/2025/5-(A,B)/3
مسائل المالية والميزانية
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2026-2029)، (WFP/EB.2/2025/3-B/1)
- إطار النتائج المُؤسّسية **للبرنامج** (2026-2029)، (WFP/EB.2/2025/3-C/1)
- خطة **البرنامج** للإدارة (2026-2028)، (WFP/EB.2/2025/5-A/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، (WFP/EB.2/2025/5-B/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، (WFP/EB.2/2025/5-B/1/Add.1)

A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المجلس

الدورة التاسعة والسبعون بعد المائة

روما، 1-5 ديسمبر/كانون الأول 2025

تقرير الدورة الخامسة بعد المائتين للجنة المالية

(روما، 27–28 أكتوبر/تشرين الأول 2025)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة أثناء دورتها الخامسة بعد المائتين في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) (2026-2029)، وإطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** (2026-2029)، وخطة **البرنامج** للإدارة (2026-2028)، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية ورد إدارة **البرنامج** عليه؛ قبل أن تنظر فيها الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي **للبرنامج** في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة علما بآراء وتوصيات لجنة المالية في ما يتصل بالمسائل التي سينظر فيها المجلس التنفيذي **للبرنامج** في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: 53719 06570 39+

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org

مقدمة

1- قدّمت لجنة المالية (اللجنة) إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الخامسة بعد المائتين.

2- وحضر الدورة إلى جانب الرئيس، السيد Jujjavarapu Balaji (الهند)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيد Siddhartha Chakrabarti / السيدة Sophie Wilkinson (أستراليا)
- السيد ZHANG Lubiao (الصين)
- السيد Bienvenu Ntsouanva (الكونغو)
- السيدة Ada Francisca Hernández Rivera (الجمهورية الدومينيكية)
- السيد Lacina Koné (فرنسا)
- السيد نايف الدوسري (الكويت)
- السيد Lebeko Victor Sello (ليسوتو)
- السيد José Francisco Anza Solís (المكسيك)
- السيد Khalid Mehboob (باكستان)
- السيدة April Rooney (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)

3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:

- السيد Siddhartha Chakrabarti والسيدة Sophie Wilkinson (أستراليا) عُيِّنا ليحلا محل السيدة Emma Hatcher كممثلين لأستراليا في هذه الدورة؛
- السيد Lacina Koné (فرنسا) عُيِّن ليحل محل السيد Michel Lévêque كممثل لفرنسا في هذه الدورة؛
- السيد José Francisco Anza Solís (المكسيك) عُيّن ليحل محل السيد José Luis Delgado Crespo كممثل للمكسيك في هذه الدورة؛
- السيدة April Rooney (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) عُيّنت لتحل محل السيد Christopher Mace كممثلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في هذه الدورة؛
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيّنت لتحل محل السيد Scott Turner كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: https://www.fao.org/governing-bodies/council-committees/finance-committee/ar.

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الخامسة بعد المائتين للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- البرازيل
- كولومبيا
- كوت ديفوار
- الدانمرك
- الاتحاد الأوروبي
- ألمانيا
- هايتي
- آيسلندا
- أيرلندا
- إسرائيل
- لكسمبرغ
- موناكو
- المغرب
- مملكة هولندا
- رومانيا
- الاتحاد الروسي
- صربيا
- سلوفاكيا
- السودان
- السويد
- سويسرا
- تايلند
- جمهورية فنزويلا البوليفارية
- زامبيا

انتخاب نائب الرئيس

6- أرجأت اللجنة انتخاب نائب الرئيس إلى دورتها السادسة بعد المائتين.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2026-2029)

7- استعرضت اللجنة *الخطة الاستراتيجية* ***للبرنامج*** *(2026-2029)*.

8- وأشادت اللجنة بعملية التطوير التعاونية **للبرنامج**.

9- ولاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية (2026-2029) تقدم استجابة قوية للتحديات الراهنة - الاحتياجات الكبيرة، وتناقص الموارد، وتزايد الصدمات والنزاعات. وأيدت اللجنة الحصائل الاستراتيجية المتكاملة الثلاث ذات الأولوية، والتركيز على المزايا النسبية **للبرنامج**، والالتزام بتعزيز التعاون مع جهات أخرى.

10- وأقرت اللجنة بالجهود التي يبذلها **البرنامج** لتحقيق وفورات في التكاليف، وأكدت على الحاجة الملحة إلى تحقيق المزيد من الكفاءات، بما في ذلك من خلال الخدمات المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيّما مع الوكالات الأخرى التي تتّخذ من روما مقرا لها، واستخدام الابتكارات والتكنولوجيا، والنقد، والمبادرات الجارية على نطاق المنظومة، وأكدت مجددا على أهمية المساءلة.

11- واستفسرت اللجنة عن استعراض الحضور القطري لتحقيق التمثيل الأمثل **للبرنامج**، وعن استراتيجيات الخروج/تسليم المسؤولية لتخفيف الآثار السلبية وتمكين الحكومات.

12- ولاحظت اللجنة أنه ينبغي تكييف قائمة المجالات التي يتعين تقليل التركيز عليها، مثل الطاقة، وفقا للظروف المحلية، وخاصة توافر الشركاء لتقديم هذه الخدمات بدلا من **البرنامج**.

13- ورحبت اللجنة بالتزام **البرنامج** المستمر بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وشجعت على التركيز الأقوى على صلته ببناء القدرة على الصمود.

14- وأكدت اللجنة مجددا على أهمية المساءلة وإضفاء الطابع المحلي.

15- وطلبت اللجنة مزيدا من المعلومات عن آفاق تمويل عمل **البرنامج** في مجال بناء القدرة على الصمود، نظرا لأن معظم ميزانية **البرنامج** تُخصص سنويا.

16- وأحاطت اللجنة علما بالمصطلحات وبمواءمتها مع الصياغة اللغوية المتفق عليها دوليا، وطلبت توضيحات بشأنها، معربة عن تقديرها لنهج **البرنامج** في دعم الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم النساء.

17- وردا على التعليقات والأسئلة، أُبلغت اللجنة بما يلي:

أ) وضعت بالفعل عدة تدابير لتعزيز كفاءة **البرنامج** والكفاءة على نطاق المنظومة: تخفيضات القوة العاملة، والجهود المبذولة لتحسين العمليات الإدارية وعمليات سلسلة الإمداد، وريادة منصة متكاملة لسلسلة الإمداد مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويستخدم **البرنامج** أيضا النقد كوسيلة مساعدة فعالة عندما سمحت الظروف المحلية بذلك.

ب) أكد إدماج الضمان كأولوية شاملة جديدة على أهميته.

ج) استكشف استعراض الحضور القطري حلولا بديلة وأكثر كفاءة، مثل تولّي مدير قطري واحد الإشراف على عدة بلدان. ونوقشت التغييرات أساسا على المستوى القطري. وتضمنت الخطط الاستراتيجية القطرية، وهي الأداة الرئيسية **للبرنامج** لتنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية والنتائج المؤسسية، قسما بشأن تحديد الأولويات ونُهج الانتقال/تسليم المسؤولية.

د) أُشير في الفقرة المتعلقة بالمجالات التي يتعين تقليل التركيز عليها إلى أن **البرنامج** يمكن أن يواصل السعي لتحقيقها، بالشراكة مع جهات أخرى، عند إدماجها في الاستراتيجيات الوطنية التي يدعمها **البرنامج**، أو عندما تخفض تكلفة برامج **البرنامج**.

ه) تعزز هذه الخطة الاستراتيجية وجود صلة وثيقة بين عمل **البرنامج** في حالات الطوارئ وعمله في مجال بناء القدرة على الصمود، بهدف جمع مجموعة متنوعة من الموارد لدعم المجالات الأكثر احتياجا. ويشارك **البرنامج** في حوار مكثّف مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية لتوفير دعم متعدد السنوات للقدرة على الصمود، وبناء شراكات جديدة، على غرار صندوق التحوّل لتغيير الحياة.

و) المناقشات التي تيسّرها رئيسة المجلس التنفيذي جارية لتأمين توافق الآراء بشأن المصطلحات التي يتعين استخدامها في الوثائق النهائية؛ ولا تؤثر هذه المسائل على محتوى عمل **البرنامج**.

18- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار على النحو الوارد في وثيقة *الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2026-2029)*.**

إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2026-2029)

19- استعرضت اللجنة إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** (2026-2029)، وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلها **البرنامج** لأول مرة لناحية تقديم وثيقتي إطار النتائج المؤسسية والخطة الاستراتيجية (2026-2029) معا.

20- ورحبت اللجنة بإطار النتائج المؤسسية كأداة حاسمة لإثبات قدرة **البرنامج** على تحقيق نتائج برامجية بالموارد المسندة إليه. وأقر الأعضاء بتبسيط المؤشرات وتيسيرها، بهدف تحسين التواصل بشأن الإنجازات وتخفيف العبء الواقع على المكاتب القطرية. وأشارت اللجنة إلى الطموح الذي يتّسم به إطار النتائج المؤسسية لتعزيز دور **البرنامج** في القضاء على الجوع، ورحبت بأهميته في سياق التحديات العالمية المتزايدة.

21- وناقشت اللجنة الحرية الممنوحة للمكاتب القطرية في اختيار المؤشرات، واستفسرت عن آثار ذلك على التجميع والاتساق. وطُلبت توضيحات بشأن كيفية إجراء تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها قبل إطار النتائج المؤسسية، وكيفية ضمان مواءمتها مع الإطار الجديد.

22- وأكدت اللجنة على الصلة المتأصلة بين الجوع والفقر، مؤكدة على كيفية تشكيل هذه العلاقة للدور التحويلي **للبرنامج** في تغيير الحياة. واستفسر الأعضاء عن قياس حصائل القدرة على الصمود، ولا سيما التخفيضات في الاحتياجات، وكيف سيُقيّم **البرنامج** مدى استيعاب الحكومات لجهود بناء القدرات.

23- واستفسرت اللجنة عن طبيعة مؤشرات الحصائل مقابل مؤشرات النواتج، ولا سيما في الملحق الثاني بشأن *مؤشرات الأداء الرئيسية لنتائج الإدارة*، وشجعت على زيادة الوضوح بشأن كيفية قياس النجاح والكفاءة، بما في ذلك في مجالات مثل الابتكار والمراجعة وإدارة المخاطر. ورحبت اللجنة بإدراج مؤشرات بشأن إضفاء الطابع المحلي وتصنيف البيانات، وشجعت في الوقت نفسه على تعزيز الالتزام بجمع بيانات عن الإعاقة وسلامة الموظفين - بما في ذلك إضافة مؤشرين عن فقدان الموظفين لأرواحهم والفاقد من الأغذية.

24- وأيدت اللجنة اتجاه إطار النتائج المؤسسية، وتطلعت إلى مواصلة العمل على تنفيذه.

25- وردا على التعليقات والأسئلة، أُبلغت اللجنة بما يلي:

أ) ستكون الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها بعد فبراير/شباط متوائمة تماما مع إطار النتائج المؤسسية للفترة 2026-2029، بينما سيتم تعديل الخطط السابقة لهذا التاريخ من خلال عملية منظمة.

ب) أدرج قياسان جديدان في إطار النتائج المؤسسية بموجب الحصيلة الاستراتيجية 2، وذلك للتعبير عن انتقال الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** من حالة الطوارئ إلى بناء القدرة على الصمود.

ج) في حين أن بعض المؤشرات – مثل تلك المتعلقة بالبرامج المدرسية – تدخل ضمن أطر الإبلاغ الأوسع نطاقا للأمم المتحدة، فقد لا تظهر على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية في الأطر المنطقية للمكاتب القطرية. وتساهم المكاتب القطرية في العمليات الوطنية والعالمية وعلى مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مثل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومن الضروري مواءمة المؤشرات المؤسسية مع هذه الجهود الأوسع نطاقا.

د) في حين قد يكون من الأنسب الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بفقدان الموظفين لأرواحهم من خلال خطة الإدارة أو قنوات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإن **البرنامج** سيبحث أفضل السبل لإبراز هذه الشواغل داخليا.

ه) يمثل إدراج مؤشر جديد يتعلق بنسبة ميزانيات المكاتب القطرية الموجهة عبر الشركاء تحولا في الإبلاغ، ويهدف إلى توفير رؤى أعمق بشأن إعداد الميزانية المؤسسية.

و) يقدم **البرنامج** تقريرا سنويا مفصلا عن خسائره من الأغذية بعد التسليم إلى مجلسه التنفيذي، وذلك من خلال تقرير منفصل.

26- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار على النحو الوارد في وثيقة *إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2026-2029)*.**

خطة البرنامج للإدارة (2026-2028)

27- استعرضت اللجنة خطة ***البرنامج للإدارة*** *(2026-2028)* ورحّبت بها، وأعربت عن شكرها **للبرنامج** على العرض المقدم، وكذلك التفاعل المستمر الذي حافظ عليه **البرنامج** مع المجلس التنفيذي.

28- وأقرت اللجنة بقيود التمويل التي تؤثر حاليا على **البرنامج** وبتوقعات التمويل المقابلة التي تبلغ 6.4 مليار دولار أمريكي، والتي تعتبر متوائمة مع التوقعات لعام 2025. وأعربت اللجنة عن تقديرها لجهود **البرنامج** في تنويع قاعدة تمويله وأكّدت أهمية ذلك بالنسبة إلى **البرنامج** نظرا لقيود التمويل. وسلطت اللجنة الضوء أيضا على الحاجة إلى تمويل مرن لتيسير الاستجابات المناسبة وفي الوقت المناسب لحالات الطوارئ. ورحّبت إدارة **البرنامج** بتركيز اللجنة على المرونة والتنويع، وأكدت من جديد التزامها بمواصلة الجهود في هذين المجالين، وعرضت حالة المساهمات لعام 2025، معربة عن ثقتها في التوقعات لعام 2026.

29- واستفسرت اللجنة عن القيود الحالية في إمكانية الوصول إلى الصناديق الرأسية. وأكّد **البرنامج** أن الوصول إلى الصناديق الرأسية سيكون خطوة نحو تنويع التمويل، وأن معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة وتكاليف الدعم المباشرة في **البرنامج** غالبا ما تكون أعلى مما تسمح به الصناديق الرأسية، وأن تصنيف الصناديق الرأسية كجهات مانحة غير تقليدية من شأنه أن يتيح تغطية النقص في تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة من خلال آليات مثل صناديق التوأمة.

30- ولاحظت اللجنة أن ميزانية **البرنامج** تعبر عن المتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2026 بما قيمته 13 مليار دولار أمريكي، وخطة التنفيذ المؤقتة لعام 2026 بما قيمته 7.7 مليار دولار أمريكي. وفي ما يتعلق بخطة التنفيذ التي تزيد بمقدار 1.3 مليار دولار أمريكي على توقعات المساهمات، لاحظت اللجنة بحذر أن خطة التنفيذ تشمل استخدام أرصدة المساهمات المرحّلة البالغة 1.1 مليار دولار أمريكي والإيرادات المتوقعة البالغة 200 مليون دولار أمريكي من تقديم الخدمات.

31- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن سبب انخفاض النسبة المئوية لمجموع المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ في المناطق الأكثر احتياجا. وزوّدت اللجنة بتوضيح مفاده أن هذا التوزيع يعبّر عن المساهمات المتوقعة، التي توجهها إلى حد كبير الجهات المانحة، وأن الانخفاض الكبير في المساهمات يؤثر بشكل نسبي على عمليات الطوارئ أكثر منه على الأنشطة التي تركز على القدرة على الصمود والأسباب الجذرية.

32- واستفسرت اللجنة عن المستوى المستهدف السنوي المقترح لتدبير الموارد لحساب الاستجابة العاجلة بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، وهو المبلغ نفسه الذي تمت الموافقة عليه في عام 2025، وتساءلت عما إذا كان ذلك مناسبا في ظل انخفاض مستوى الموارد والمستويات التشغيلية بشكل عام. وقُدمت إلى اللجنة توضيحات مفادها أن المستوى المستهدف لتدبير الموارد هو مستوى غير ملزم، وأن الحفاظ على الهدف المحدد عند مبلغ 400 مليون دولار أمريكي يعزز أهمية حساب الاستجابة العاجلة باعتباره أداة حاسمة للاستجابة الفورية من أجل إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، ولا سيّما في هذا الوقت الذي تشهد فيه عمليات الطوارئ فجوة كبيرة في تمويلها.

33- وأبدت اللجنة قلقها بشأن التخفيضات في الميزانيات المخصصة لمكاتب الرقابة المستقلة وشعبة إدارة المخاطر، والأثر الذي تخلّفه هذه التخفيضات على قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية. وأُبلغت اللجنة أن الرقابة ليست مسؤولية المكاتب

المستقلة فحسب، بل هي أيضا مسؤولية الأفرقة الوظيفية التي تشكل جزءا من شعب المقر العالمي، وأنه نظرا للانخفاض الكبير في التمويل، تم إجراء تخفيضات في الميزانية في على مستوى المقر العالمي، من دون استثناء أي شعبة. وأعربت إدارة **البرنامج** عن ثقتها في أن مكاتب الرقابة المستقلة ستحتفظ بقدرتها على مواصلة تقديم الرقابة الفعالة رغم التخفيضات. وأوصت اللجنة أيضا بتجنب تحويل تكاليف العمالة من ميزانية دعم البرامج والإدارة وخطة الإدارة السنوية إلى أدوات مالية أخرى من خلال قرارات إعادة المواءمة المتعاقبة.

34- واستفسرت اللجنة عما إذا كان لدى **البرنامج** خطط محددة للإنهاء التدريجي لشبكة أمان المكاتب القطرية. وأُبلغت اللجنة أن **البرنامج** يعتزم الإبقاء على آلية التمويل هذه لدعم المكاتب القطرية التي تواجه قيودا في التمويل لتغطية النفقات غير المتوقعة مثل عمليات الإجلاء أو النقل التي تشهد ازديادا من حيث الوتيرة والحجم، ولكن **البرنامج** يتوقع أن يتراجع استخدام شبكة أمان المكاتب القطرية مع استقرار مستوى التمويل.

35- واستعرضت اللجنة إعادة التنظيم الداخلي وطلبت مزيدا من المعلومات عن الهيكل التنظيمي الجديد، بالإضافة إلى رؤية كاملة لأعداد الموظفين والتخفيضات ذات الصلة. وأُبلغت اللجنة أن المعلومات المفصلة عن الموظفين من حيث الرتب والشعب الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة واردة في الملحق الثاني لخطة **البرنامج** للإدارة، ولكنها أقرت بصعوبة إجراء مقارنة بين عامي 2025 و2026 بحسب الشعب والإدارات نظرا لإعادة هيكلة المقر العالمي في عام 2025. وأوصت اللجنة بأن تقدّم بانتظام قدر المستطاع بيانات مفصلة، بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد لعملية إعادة التنظيم، لضمان الشفافية الكاملة في عملية صنع القرار.

36- واستفسرت اللجنة عن التغييرات المقترح إدخالها على النظام المالي، ولا سيّما بشأن ما سيحدث لخطة **البرنامج** للإدارة في ضوء التغيير المقترح الذي ينص على الموافقة على ميزانية **البرنامج** بدلا من الموافقة على خطة **البرنامج** للإدارة. وأُبلغت اللجنة

أن خطة **البرنامج** للإدارة ستظل قائمة وفقا لأحكام النظام المالي، وأن التغيير من شأنه أن يوائم النظام المالي مع الممارسة الحالية التي لا يوافق فيها المجلس التنفيذي على خطة **البرنامج** للإدارة، بل يوافق على قرارات محددة واردة ضمنها.

37- وطلبت اللجنة من **البرنامج** تقديم معلومات عن استراتيجيته لتعبئة الموارد عند الاقتضاء.

38- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار على النحو الوارد في وثيقة *خطة البرنامج للإدارة (2026-2028)*.**

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية
ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية

39- استعرضت اللجنة *تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية ورد إدارة **البرنامج***.

40- وأُبلغت اللجنة بما يلي:

أ) نفّذت 100 توصية من أصل 127 توصية معلّقة من عمليات المراجعة السابقة للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، بحسب تقييم مراجع الحسابات الخارجي، أي بمعدل تنفيذ بلغ 79 في المائة، في حين أُغلقت توصية واحدة بعد أن تجاوزتها الأحداث؛

ب) بقيت 26 توصية معلّقة؛

ج) صدرت 105 توصيات جديدة متعلّقة بمكتب إقليمي واحد وستة مكاتب قطرية خضعت للمراجعة في عام 2024.

41- طلبت اللجنة وتلقت الإيضاحات التي طلبتها عن الإجراءات التي تتخذها إدارة **البرنامج** لمعالجة نتائج عمليات المراجعة، بما في ذلك ما يلي:

أ) تدابير تحسين الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها والحد من المسائل المتكررة في عمليات المراجعة، بما في ذلك تحسين التنسيق ووضع بروتوكولات أوضح للمساءلة بين المقرّ العالمي والمكاتب القطرية؛ وتعزيز توحيد السياسات والتوجيهات والأدوات والقوالب النموذجية، مثل القوائم المرجعية للرقابة الداخلية؛ وزيادة الدعم التقني وبناء القدرات من خلال الدورات التدريبية الموجهة؛

ب) تعزيز آليات الرصد والمتابعة لضمان تنفيذ توصيات المراجعة في الوقت المناسب، بما في ذلك استخدام أداة تتبع المخاطر والتوصيات لتتبع ما يتحقق من تقدم بصورة منهجية وتحديد جوانب المساءلة ودعم إغلاق الإجراءات في الوقت المناسب؛

ج) إجراءات تعزيز الرقابة على إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وهو مجال يتكرر في ملاحظات المراجعة، بما في ذلك إصدار توجيهات واعية بالمخاطر بشأن الفحوص العشوائية لتعزيز الامتثال؛ والاستخدام الإلزامي لبوابة شركاء الأمم المتحدة لضمان الشفافية في اختيار الشركاء وإجراء العناية الواجبة؛ وتنقيح اختصاصات لجان الشركاء المتعاونين على مستوى المكاتب القطرية؛ وإطلاق خارطة طريق الشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية للفترة 2024-2026.

42- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار على النحو الوارد في وثيقة *تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية*، وحثت إدارة البرنامج على أن تنفذ في الوقت المناسب توصيات المراجعة المعلقة.**

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

43- إن اللجنة

أ) ذكّرت بأهمية ضمان استلام الأعضاء جميع الوثائق بجميع اللغات الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة وبجودة موحدة، قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد كل دورة، لتمكين الأعضاء من النظر فيها والتحضير على النحو الواجب؛

ب) ذكّرت بدعوتها إدارة البرنامج إلى تقديم تحديث شفوي في الدورات المقبلة للجنة المالية عن الإجراءات المتخذة استجابة للتوجيهات المقدمة من لجنة المالية بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج؛

ج) سلطت الضوء على التحديات التي يواجهها أعضاء اللجنة نتيجة الجدول الزمني الضيق للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وطلبت من الأمانة النظر في ما يمكن اتخاذه من تدابير للتخفيف من حدة هذه المشكلة؛

د) أيدت ممارسة عقد جلسات تعريفية غير رسمية للأعضاء الجدد المنتخبين في اللجنة؛

موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة بعد المائتين

44- وأُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد الدورة المقبلة في روما في الفترة من 3 إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.